محور الدولة: Bac 2013 : له أطيع القانون حوفا

الموضوع: ما الذي يدعونا إلى طاعة القانون ؟

لعلّ التأمل في الواقع الإنساني الراهن يكشف أنه واقع موسوم بالنزاع والصراع في بعده السياسي والاجتماعي، عبر حروب مدمرة وجريمة شنيعة ولأن الفوضى هي سيدة الميدان رغم ما سعى إليه الإنسان من تنظيم وتقنين لوجوده مع الآخر حتى يكون وجوده إنسانيا عادلا، الأمر الذي يوجّه النظر في طبيعة القوانين التي تحكم حياتنا والعلاقة التي تربطنا بها ودورها في الحياة في بعدها الأخلاقي أو السياسي.

فإذا اقتضى العيش المشترك أن تنتظم علاقات الأفراد وفق نسق من القوانين، فما الذي يبرر طاعة القانون؟ هل الخوف من العنف وبطش سلطته؟ أم تحقيقا للحرية وحماية للإنسانية؟

تدعونا هيئة الموضوع إلى النظر في طبيعة العلاقة بين القانون والطاعة. ذلك أن التثبت في مفهوم السؤال يكشف لنا ضرورة البحث عن مبررات طاعة القانون. فما المقصود بالقانون إذن؟ يمكن أن نحدد القانون على أنه جملة قواعد وضوابط وحدود قائمة على مبدأ تنظيمي للحكم قائمة على الحقوق والحريات، بهذا يمكن أن ندرك قيمة القانون في الحياة الإنسانية بما هو لحظة تجاوز حالة الطبيعة التي يحكمها

قانون القوة والغاب أي قانون الغرائز والرغبات أين يسود الفوضى ويبلغ العنف حدّه الأقصى، حدّ القتل والهوت. تظل الطبيعة الإنسان الشرير حسب توماس هوبز فهو "ذئب للإنسان" على استعداد للتقاتل من أجل أن يبقى، فحالة حرب الكل ضد الكل والحرية المطلقة التي تتحول في لحظة إلى عبودية مطلقة لأنها محكومة بالأهواء لا يمكن حدّها أو تجاوزها إلا بقانون يجعل الحرية المدنية مقنّنة ومضمونة أي تأخذ دلالة طاعة القانون الذي وضعه الشعب لنفسه وبنفسه، فالطاعة إذن تعني الامتثال لسلطة القانون أي لسيادة الفرد على ذاته، فهو ليس قيمة للغير بل سلطان نفسه، بهذا يبقى القانون مقوما أساسيا للعيش الإنساني المشترك إذا كان صادرا عن العقل أي وفق حرية عقلية وباقتناع كلما احترمته الذات العاقلة والتزمت بطاعته لأنها بذلك تطيع ذاتها، فعلى قول كانط من الواجب عدم الخضوع للواجب الأخلاقي. فإذا كانت الإلزامات الذاتية إما تطيعه طوعا أو تتمرد فلا تطيعه، فالقانون بتكلم السلطة يجعل الطاعة أكثر تكلفا أي إنسانية حتى لا تشعر باستبداد الدولة أو بقهر المجتمع فهو نابع عن الإرادة العامة للشعب أو الإرادة الخيرة للذات العاقلة إلا أننا نلاحظ في الواقع الإنساني تزايد لمظاهر العنف

Tunisie DEVOIR.TN

والتعدّي على الحق رغم وجود الحق لهذا ما يحيلنا إلى اعتبار أن القانون لا يعبر دائما عن قناعات وطاعة إذ أكثر ما يكون إلزام قهري وهو ما يبرّر أن الذات ليست على اقتناع به، بالتالي ستخلع له خوفا من العقاب وفي غفلة منه قد تشرع لنفسها تجاوزه وإسقاط سلطته، وهو ما دفع لانط إلى التمييز بين الأمر الشرطي والقطعي معتبرا أن الشرط يدفعنا إلى طاعة القانون خوفا من العقاب أو رجاء الجزاء، بالتالي في حالة تغييب هذا الشرط نتخلى عن واجب أداء الواجب واحترام القانون فكلما كان القانون مجرد اخضاع لسلطة خارج إرادة الذات أو الشعب كلما تحول إلى أداة هيمنة وتسلط، وهو ما يجعل العدل في الميزان إذ أنه قانون يتحول إلى طغيان إذ أنه قانون يتحول إلى طغيان طالما أنه يعبر عن قول وفعل صاحب السلطة المطلقة أو لا يراعي مصلحة الجميع بل رغبات السلطة فتتحول الطاعة إلى خضوع طالما أنه شعب رعيّة يقودها راع مستبد فهو ليس سيد نفسه بل عبد لغيره ومن خصائص العبد أن يكون خاضعا لأوامر السيد وفي هذا الخضوع يفقد الشعب صفة المواطنة إذ أنها صفة لا تُمنح إلا لأسباب حرة سياسية، لا حتى، فالقانون الجائر يسلب الحرية ويقتل في الشعوب انسانيتها لأنها ستخضع خوفا إلى حد تعود

بالاستبداد ولا ترى فيه ألما أو جورا.

نستخلص إذن أن طاعة القانون لا يمكن أن تجسد الإرادة الحرة إلا إذا كان مصدر الإرادة ذاتها ودون خلق المساواة في الحقوق والواجبات وخلق احترام الحق وإرساءه في تناغم مع مطلب الحرية، شارحة ذلك بأنه قانون جائر ظالم يفرض بحق القوة لا بقوة الحق.

DEVOIR.TN Tunisie